

قرار مجلس المنافسة عدد 27/ق/2024 صادر في 18 من شعبان 1445  
(28 فبراير 2024) المتعلق بتولي المراقبة المشتركة لشركة  
«Baltimar SARL» من طرف شركة «Nama Holding SA» عبر  
اقتناء نسبة 30% من رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة  
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435  
(30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتميمه ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر  
بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435  
(30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436  
(فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية  
الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436  
(4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة،  
كما تم تغييره وتميمه ؛

وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 18 من  
شعبان 1445 (28 فبراير 2024)، وبعد تأكد رئيس الفرع من توفر  
النصاب القانوني لأعضاء الفرع طبقا لمقتضيات المادة 38 من النظام  
الداخلي للمجلس ؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى  
الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 07/ع.ت.إ/2024 بتاريخ  
10 رجب 1445 (22 يناير 2024)، المتعلق بتولي المراقبة المشتركة  
لشركة «Baltimar SARL» من طرف شركة «Nama Holding SA»  
عبر اقتناء نسبة 30% من رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي  
رقم 08/2023 بتاريخ 11 من رجب 1445 (23 يناير 2023) والقاضي  
بتعيين السيد هشام الشاعر مقرا في الموضوع طبقا لأحكام  
المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة  
كما تم تغييره وتميمه ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي  
بإحدى الجرائد المخول لها نشر الإعلانات القانونية وبالموقع  
الإلكتروني للمجلس بتاريخ 20 من رجب 1445 (فاتح فبراير 2024)  
والذي يمنح أجل (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم  
حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية لم يبدوا أي  
ملاحظة حول عملية التركيز المذكورة ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف  
التبليغ بتاريخ 21 من رجب 1445 (2 فبراير 2024) ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 9 شعبان 1445  
(19 فبراير 2024) ؛

وبعد تقديم المقرر العام المساعد السيد عبد الاله قشاشي  
ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا  
للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع الفرع المنعقد  
بتاريخ 17 من شعبان 1445 (27 فبراير 2024) ؛

وحيث إنه حسب مقتضيات المادة 13 من القانون رقم 104.12  
كما تم تغييره وتميمه، فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي  
بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع  
مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون  
قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن  
عرض عمومي ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بهذه العملية هي:

- الجهة المقتنية : «Nama Holding SA»، وهي شركة مساهمة أسست وفق القانون المغربي، مسجلة بالسجل التجاري بالرباط تحت رقم 59539، ويقع مقرها الرئيسي بمركز محج الرياض، عمارة بزنى 7، الطابق الثالث، حي الرياض، الرباط، هي شركة قابضة مملوكة بالكامل لشركة «CDG Invest SA» التابعة لصندوق الإيداع والتدبير، وهي تنشط أساسا في الاستثمار في قطاعات السيارات والنسيج والطيران والصناعات الغذائية ؛

- الجهة المستهدفة : «Baltimar SARL» هي شركة ذات مسؤولية محدودة أنشئت وفق القانون المغربي، مسجلة في السجل التجاري برشيد تحت رقم 631، ويقع مقرها الاجتماعي بقيادة السوالم، الطريق السياحي، المنطقة الصناعية بالساحل قطعة 37-38 - السوالم، وهي خاضعة لمراقبة عائلة التازي وتنشط في ميدان تكرير وتسويق زيوت المائدة وفي سوق منتجات «الفطور»، وتملك بالكامل فرعا خاضعا للقانون المغربي وهو:

- «Revey SARL» وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تم إنشاؤها وفق القانون المغربي، مسجلة في السجل التجاري بالدار البيضاء تحت رقم 450397، ويقع مقرها الاجتماعي ب 265 شارع مولاي إسماعيل بالدار البيضاء، وهي تنشط في منتجات الفطور (Céréales de petits déjeuners et de pâtes à tartiner).

وحيث يتبين من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن مشروع عملية التركيز سيتمكن الجهة المقتنية من مواصلة تطوير استراتيجيتها في قطاع تكرير وتسويق زيوت المائدة وفي سوق منتجات «الفطور» بالمغرب، وذلك عبر تنويع وتطوير تجهيزات الشركة المستهدفة.

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق للمجلس، استنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق المنتوج والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتتميمه، حيث يعرف السوق المعنية بكونها السوق المناسبة المحددة حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثرا عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف واعتمادا على نتائج التحقيق المنجز بهذا الشأن، فإن السوقين المعنيتين بهذه العملية هما سوق تكرير وتسويق زيوت المائدة وسوق منتجات «الفطور». إلا أنه وبالنظر إلى طبيعة هذه العملية من حيث أثارها على المنافسة، فإنه يمكن أن يبقى تحديد السوقين المرجعيتين المعنية مفتوحتين ؛

وحيث إن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع اتفاق مبدئي مبرم بين الأطراف بتاريخ فاتح نوفمبر 2023 ينص على تولي المراقبة المشتركة لشركة «Baltimar SARL» من طرف شركة «Nama Holding SA» عبر اقتناء نسبة 30% من رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به ؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتتميمه ؛

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي، والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية، موضوع التبليغ، تتعلق بتولي المراقبة المشتركة لشركة «Baltimar SARL» من طرف شركة «Nama Holding SA» عبر اقتناء نسبة 30% من رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه، وهو كون رقم المعاملات الإجمالي العالمي دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز يفوق مبلغ 1.2 مليار درهم؛ علاوة على تجاوز رقم المعاملات دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب بشكل منفرد من قبل واحدة على الأقل من المنشآت أو من لدن مجموعة من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين أطراف في عملية التركيز، مبلغ 50 مليون درهم، كما هو محدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 كما تم تغييره وتتميمه ؛

قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 07/ع.ت.إ/2024 بتاريخ 10 رجب 1445 (22 يناير 2024) يستوفي الشروط القانونية.

#### المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي المراقبة المشتركة لشركة «Baltimar SARL» من طرف شركة «Nama Holding SA» عبر اقتناء نسبة 30% من رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن فرع مجلس المنافسة المنعقد طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، بتاريخ 18 من شعبان 1445 (28 فبراير 2024)، برئاسة السيد عادل بوكبير، وعضوية السيدين عبد السلام بنعبو ورشيد بنعلي.

الإمضاءات:

عادل بوكبير

عبد السلام بنعبو رشيد بنعلي.

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي للسوق، ونظراً لطبيعة العرض والطلب وخصائصها، فإن السوقين المعنيتين هما ذاتا بعد وطني. إلا أنه ونظراً لكون العملية لن يكون لها تأثير سلبي على المنافسة، فإن السوق الجغرافية يمكن أن تبقى مفتوحة دون الحاجة لتحديد أدق؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي سلبي على المنافسة في السوقين المعنيتين، نظراً لعدم وجود أي ترابط أفقي أو عمودي ما بين أنشطة الشركتين طرفي عملية التركيز، كون الشركة المقتنية لا تنشط بصفة مباشرة أو غير مباشرة في هاتين السوقين، وبالتالي فإنجاز هذه العملية لن يترتب عنه أي تغيير في بنية السوقين أو أي تراكم لحصص السوق للأطراف من شأنه خلق وضع مهيمن داخلهما؛

وحيث إنه انطلاقاً مما سبق واستناداً إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، خلص التحقيق إلى أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في السوقين الوطنيتين المعنيتين أو في جزء مهم منهما،

